

واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المهني - أنموذجاً -

دراسة حالة ولاية ورقلة خلال الفترة من 2017 إلى 2019

The reality of distributing local taxation to local Communities in Algeria drawing on professional activity - a model a case study of the state of Ouargla during the period from 2017 to 2019

سعاد رحمانى^{1*}، حاج بشير جيدور²

¹مخبر السياحة، الإقليم و المؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية (rahmani.souad@univ-ghardaia.dz)

²مخبر السياحة، الإقليم و المؤسسات، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية (djidour.hadbachir@univ-ghardaia.dz)

تاريخ الاستلام : 2022/01/02 ؛ تاريخ القبول: 2022/03/16 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/18

ملخص : تهدف هذه الدراسة لمعالجة واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر وذلك من خلال الولوج في ماهية الجباية المحلية من خلال التعريف و الأهمية من جهة و الجماعات المحلية من جهة أخرى، باعتبار أن الجباية من بين الموارد التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تسييرها شؤونها وكون أن الجباية المحلية في الجزائر تعتمد العديد من الرسوم و الضرائب فقد اعتمد الباحثان على الرسم على النشاط المهني (TAP) كنموذجنا لتقييم واقع توزيع الجباية المحلية في الجزائر، و من أجل ذلك تم دراسة حالة تراب ولاية ورقلة و توزيع مداخيل الرسم على النشاط المهني (TAP)، على الجامعات المحلية التابعة لولاية ورقلة من خلال مقارنة توزيع هذا الأخير خلال فترة الدراسة (2017، 2019). كما توصل الباحثان إلى العديد من النتائج تمثلت أهمها أن للجباية المحلية دور فعال في تسيير الجماعات المحلية و بالتحديد البلديات و كذا الدور الفعال الذي يلعبه الرسم على النشاط المهني (TAP) في تسيير شؤون البلديات رغم المعدل المعتبر لهذا الأخير الذي لا يتعدى معدل 03%، و كذا أهمية توزيع الجباية المحلية على البلديات خصوصا أن التوزيع يعتمد على الأساس على الأنشطة الممارسة في كل منطقة من خلال تمركز توزيع الرسم على المناطق التي بها أكثر نشاط للمؤسسات التي تخضع للرسم على النشاط المهني.

الكلمات المفتاح : جباية محلية، جماعات محلية، بيعة جزائرية.

تصنيف JEL : M41

Abstract: This study aims to address the reality of distributing local taxation to local groups in Algeria, by entering into the nature of local taxation through definition and importance on the one hand, and local groups on the other hand, given that taxation is among the resources that local groups depend on in running their affairs and because The local collection in Algeria depends on many fees and taxes, the researchers relied on the fee on professional activity (TAP) as our model to assess the reality of the distribution of local collection in Algeria, and for that the case of the territory of the Wilayat of Ouargla and the distribution of the income of the fee on professional activity (TAP) was studied.), on the local universities of the state of Ouargla by comparing the distribution of the latter during the study period (2017, 2019).

The researchers also reached many results, the most important of which were that the local collection has an effective role in the management of local communities, specifically municipalities, as well as the effective role that the fee on professional activity (TAP) plays in the management of municipal affairs despite the considered rate of the latter, which does not exceed the rate of 03%. As well as the importance of distributing the local tax to the municipalities, especially since the distribution depends mainly on the activities practiced in each region by centralizing the distribution of the fee on the areas with the most activity for the institutions that are subject to the fee on professional activity.

Jel Classification Codes : M41

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

تسعى الدولة جاهدة على توفير تلعب توفير مصادر تمويل تمكنها وهذا ما جعل من بين المصادر المالية الناجحة في تسيير شؤون الجماعات المحلية الموارد الجبائية، حيث تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في حياة المجتمع وتسيير شؤونه، حيث تعتمد الدولة على العديد من الموارد التي قننتها الدولة لتمويل ميزانيات جماعاتها المحلية، إن اهتمام الدولة بموضوع الجباية المحلية يهدف إلى تنوع مصادر تمويل هذه الجماعات المحلية، وذلك لتمكين الجماعات المحلية من الحصول على موارد مالية كافية، بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الصندوق المشترك للجماعات المحلية.، وبالتالي طرح الإشكالية الرئيسية:

" ما هو واقع توزيع الجباية المحلية من خلال توزيع الرسم على النشاط على الجماعات المحلية في الجزائر ؟ "

ولقد أنجز من الإشكالية الرئيسية تصور لعدة أسئلة فرعية من أجل إثراء أكثر للموضوع تمثلت في:

- ما هي الجباية المحلية و وما هي الجماعات المحلية؟
- ما هي أهم الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية؟
- ما هو واقع توزيع الرسم على النشاط المهني في ولاية ورقلة؟

I-2 فرضيات البحث.

- الجباية المحلية ما هي إلا تلك الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية (الولاية و البلديات) التي تسيير شؤون المجتمع ؛
- تقوم الجباية المحلية على مجموعة من الضرائب والرسوم الموجهة لخدمة الجماعات المحلية؛
- يخضع توزيع الرسم على النشاط المهني في ولاية ورقلة إلى المحدد قانونا وحسب طبيعة نشاط المؤسسات في كل منطقة

I-3 أهمية البحث.

تتمثل أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تلعبه الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية و المساهمة في تلبية احتياجات هذه الأخيرة وضمان تسيير شؤونها خصوصا و أن الجباية المحلية تعتبر من بين أهم الموارد الرئيسية التي تعتمد عليها الجباية المحلية في تسيير شؤون المجتمع، كما يكتسي الموضوع أهمية بالغة كونه موضوع يحتاج دراسة أكثر من الناحية العلمية و العملية.

I-4 الدراسات السابقة.

◀ **دراسة (دراسة سعاد صابور و عبد الرحمن بن ساعد) 2018:** تعتبر الجباية المحلية أحد الوسائل التي تستخدمها الجماعات المحلية من أجل تمويل ميزانيتها. يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل تطور الإيرادات الضريبية ومساهمتها في ميزانية بلدية درارية في الفترة من 2013 إلى 2015 من أجل استخلاص النتائج حول مساهمتها في تنمية البلدية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية . (مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة المجلد 21، 2018-02)

◀ **دراسة (مسعودي عبد القادر، طالي أحمد)، 2018:** تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف مصادر تمويل الجماعات المحلية و التي شهدت تطورا كبيرا من خلال الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر، كما تهدف إلى تسليط الضوء على واقع الجباية المحلية في الجزائر مع تخصيص دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس خلال الفترة 2013-2016، و من أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند إلقاء الضوء على مختلف الرسوم والضرائب التي تمثل مصدر تمويل للجماعات المحلية، والمنهج التحليلي عند استعراض الإحصائيات لمختلف مداخل بلديات ولاية بومرداس، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية وأخرى داخلية وكذا على مصادر جبائية وأخرى غير جبائية ومن المصادر الجبائية هناك من تمولها بصفة كلية أو جزئية، كما أن مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية لولاية بومرداس تبقى ضئيلة نظرا لوجود معوقات تحول دون تحقيقها لهدفها منها لامركزية التشريع وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وقد اقترحت الدراسة إعطاء بعض الاستقلالية للجماعات المحلية في سن القوانين والضرائب التي تجدها ملائمة لزيادة مواردها. (مجلة دراسات جبائية المجلد 7 العدد 02 ، 2019)

◀ **دراسة (صياف عصام)، 2018:** تشكل الجباية المحلية أهم الموارد المالية الذاتية للبلديات التي تساعد على عبء الانشغالات والوظائف والمهام العديدة والمتشعبة التي يقع على عاتقها مسؤولية القيام بها كافة، وباعتبارها المصدر الرئيسي لتغطية نفقاتها المتسمة بالارتفاع المستمر، حددت التشريعات مجموعة من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة كإيرادات أساسية ورئيسية في ميزانيتها منها ما هو مخصص لها بصورة إجمالية ومنها ما هو مخصص لها بصورة جزئية تشترك فيها مع الدولة وهيئات أخرى، لتأخذ فيما بعد مع الإيرادات الأخرى أوجهها في تغطية

النفقات، فإذا كانت الحماية المحلية أكبر نسبة مشكلة للإيرادات المالية الذاتية للبلديات فإن عدم تحصيلها بصورة كلية لأسباب عديدة يدفع بها إلى العجز عن تغطية نفقاتها ما يؤدي إلى عجز ميزانيتها، مما يقتضي البحث عن السبل والآليات الكفيلة بالتعبئة الكاملة للإيرادات الجبائية للبلديات لتجاوز عجز الميزانية المؤدي إلى تعطل المصالح والشؤون المحلية، وتوقف عجلة التنمية المحلية، هذه الأخيرة التي يمكن تحقيقها عن طريق الوجه الآخر للحماية المحلية وذلك بموجب سياسة النفقات (الإعفاءات) الجبائية التي اعتمدها الدولة في تدعيم وترقية الاستثمار للنهوض ببعض المناطق والنشاطات التي تساهم وبدور كبير في دفع عجلة التنمية المحلية. (لخضر، 2017-2018)

I.5- الإطار النظري للدراسة :

1. مفهوم الجماعات المحلية يمكن لنا من خلال البحوث والدراسات السابقة إعطاء مفهوم للجماعات المحلية (*collectivités locales*)، على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إن عبارة الجماعات المحلية ظهرت لأول مرة في الجزائر بمقتضى المادة 54 من قانون 20 سبتمبر 1947 والتي تنص على أن الجماعات المحلية في الجزائر هي البلديات والولايات، وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على الخريطة الإدارية الجزائرية، فأنشأت البلدية جماعات بموجب الأمر 67-24 الصادر في 18 جانفي 1967 وأنشأت الولاية جماعات بموجب الأمر 69-31 الصادر في 23 ماي 1969 وأصبحت الجماعات المحلية هي المسؤولة على تسيير المرافق والممتلكات التابعة لها. (الأمر رقم 67-24 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 18، 06 جانفي 1967)

2. مكونات الجماعات المحلية

1.2 البلدية : تعريفها باعتبارها جماعة محلية ذات طابع إقليمي فإن للبلدية مهمة عامة، الأمر الذي يسمح لها بالعمل في كافة المجالات، إذ يتولى إدارة البلدية جهاز تداولي هو المجلس الشعبي البلدي، وجهاز تنفيذي يمثله رئيس البلدية ويساعده نائب أو عدة نواب حسب حجم الجماعة المحلية نصت المادة الأولى من قانون البلدية على أن "البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحديث بموجب قانون. (رحماني، 2003)

2.2 الولاية : تعريفها: يعرفها القانون 90 / 09 في مادته الأولى والمتعلق بالجماعات المحلية بأنها: "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة"، تنشأ الولاية بقانون طبقاً لأهميتها فحسب المادة 2 من قانون 09 / 90 للولاية إقليم واسم ومقر، ويحدد اسم الولاية ومقرها بمرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الداخلية باقتراح من المجلس الشعبي الولائي هذا ما نصت عليه المادة 4 من قانون 90 / 09 المتعلق بالولاية تعد الولاية حلقة وصل بين البلدية والإدارة المركزية، فتقوم بالمهام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعميم التنمية في إطار تنفيذ البرامج والمخططات على المستوى الولائي، وتنشيط الجماعات المحلية كما تساهم في إعداد إستراتيجية التنمية الوطنية." (الصغير، 2004)

مفهوم الحماية المحلية: تعد الحماية المحلية من التصنيفات التي حددها الإدارة الجبائية على غرار الحماية العادية، الحماية البيئية، الحماية العقارية، الحماية البترولية، وهي تضم مختلف الضرائب والرسوم العائدة كلياً لميزانيات الجماعات المحلية أو الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أو تلك العائدة جزء منها فقط إلى تلك الميزانيات. (Disle & saraf, 2006-2007)

3. مقومات الحماية المحلية في الجزائر: تمثل الحماية المحلية المحرك القاعدي للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، كما تعنى بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية بشقيها البلدية والولاية، اللتان تعتبران كخلفية أساسية في المجتمع لاقتراحها من المواطن، فالحماية المحلية لا تعتبر نظام قائم بحد ذاته وإنما هي جملة من الأحكام وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة، والممولة بالإضافة إلى اختلاف الوعاء الضريبي. وقد أدخلت الجزائر تعديلات على نظامها الجبائي، وفق سلسلة الإصلاحات ابتداء من 1991، حيث تم تعويض بعض الضرائب وإلغاء البعض الآخر، مع تغيير المعدلات الضريبية، إضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي، والشكل التالي يبين أهم الضرائب التي أسفر عنها هذا الإصلاح الضريبي بعد أن فصل بين الضرائب العائدة للدولة والعائدة للجماعات المحلية، إضافة إلى الفصل بين الحماية البترولية والحماية العادية، في إطار السعي إلى إحلال الحماية البترولية محل الحماية العادية." (زيرمي و عمر، 2013)

4. الضرائب و الرسوم الموجهة إلى الجماعات المحلية:

1.5 الرسم على النشاط المهني (TAP): أنشئ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 وجاء هذا الرسم نتيجة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 معوضاً الرسم على النشاط الصناعي والتجاري TUGP والرسم على النشاط غير التجاري 1 (TUGPS) يفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو غير تجارياً، يستحق هذا الرسم سنوياً من الإيرادات الإجمالية المحققة من قبل الخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطاتهم الدائمة في الجزائر. 2. حسب المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه " يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطاً تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات. " (Boumoula, septembre 2011)

المعدل العام الرسم على النشاط المهني (TAP): حسب المادة 222 يحدد معدل الرسم على النشاط المهني و يوزع على النحو التالي:

- في حالة المعدل العام 02%: 0.59 للولاية، 1.30 للبلدية و 0.11 الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- في حالة المعدل المرفوع 03%: نقل المحروقات: 0.88 للولاية، 1.96 للبلدية و 0.16 الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- في حالة المعدل المخفض 01%: 0.29 للولاية، 0.66 للبلدية و 0.05 الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2.5 رسم العقاري: وهو ضريبة سنوية على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية السنوية حسب نوعية المناطق الموجودة فيها ، يقدر معدل هذا الرسم بـ 03%. أما بالنسبة لأساس فرض هذه الضريبة فقد بينته كل من المادة 254، 255، و 256 من القانون الجبائي الجزائري كالتالي :

- ✓ ينتج أساس فرض الضريبة من ناتج القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية، في المساحة الخاضعة للضريبة ؛
 - ✓ يحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2% سنوياً، مع مراعاة لتقديم الملكية المبنية؛
 - ✓ لا يمكن أن يتجاوز هذا التخفيض حداً أقصى قدره؛
 - ✓ يحدد بالنسبة للمصانع معدل التخفيض بـ 50%، وهذا على نمط واحد؛
 - ✓ لا تؤخذ بعين الاعتبار أجزاء المتر المربع في وعاء الضريبة؛
 - ✓ يؤسس الرسم العقاري على الأملاك المبنية تبعا للقيمة الإيجارية الجبائية المحددة حسب المتر المربع، وحسب المنطقة والمناطق الفرعية
- 3.5 رسم التطهير:** يؤسس لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية. و يؤسس سنوياً رسم خاص برفع القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع. (المادة 263 والمادة 263 مكرر من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة)

وبحسب المادة 263 مكرر 2 يحدد مبلغ الرسم كما يأتي:

- ما بين 1.000 دج و 1.500 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 3.000 دج و 12.000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه.
- ما بين 8.000 دج و 23.000 دج على كل أرض مهياً للتخيم والمقطورات؛
- ما بين 20.000 دج و 130.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه، تحدد الرسوم المطبقة في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

4.5 رسم الذبح: هو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح، ويتميز بطابع الضريبة غير المباشر، لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية، الرسم على الذبح عبارة عن حق غير مباشر يتم تحصيله في مجمله لصالح البلدية، حيث يتم تحصيل الرسم على الذبح عن كل كيلوغرام من الوزن الصافي للحوم الحيوانات المذبوحة. (مرغاد)

5.5 رسم على القيمة المضافة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة، تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري والحرفي ويقع على عاتق المستهلك لا على المؤسسة، هذه الأخيرة خزينة الدولة فهي تلعب دور الوسيط في تحصيل وتسديد الرسم إلى إدارة الضرائب، عرف هذا الرسم أيضاً بأنه تلك الضريبة التي تفرض على النفقات وعلى المجموع الكلي لاستهلاك الفرد من السلع والخدمات. الرسم على القيمة المضافة تصنف على أنها ضريبة حديثة تتطلب بيئة اقتصادية واجتماعية وضعت مع قواعد واضحة وشفافة، حيث انه لهذه الضريبة ربحية عالية جداً وتعتبر من الموارد الأكثر أهمية في جميع البلدان حيث يتم تخصيصها للميزانية العامة للدولة، يتم تطبيق الرسم على القيمة

المضافة على كل العمليات المتعلقة بالمبيعات، كتلك التي يقوم بها تجار الجملة والتجزئة وعمليات الإيجار ويحدد القانون معدل الرسم على القيمة المضافة بمعدلين العادي 19% و المخفض 9% (فريجات، 2013-2014)

6.5 الضريبة على الدخل الإجمالي: المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة"، تفرض على الأرباح الصافية من إجمالي المداخل للأصناف التالية: أرباح مهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية حسب المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات و الربوع هذا بنص المادة 02 من نفس القانون، و نصت المادة 03 من نفس القانون على الأشخاص الطبيعيين الخاضعون لها

7.5 الضريبة على أرباح الشركات: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين التي أشارت إليهم المادة 136 تسمى بالضريبة على أرباح الشركات، تستحق هذه الضريبة سنويا على الأرباح المحققة خلال السنة المنصرمة أو أثناء مدة اثني عشر 12 شهرا التي استعملت النتائج المحققة فيها لإعداد آخر حصيلة عندما لا تتزامن هذه المدة مع السنة المدنية. إذا امتدت السنة المالية المحتمتمة في السنة المنصرمة إلى أكثر من الإثني عشر 12 شهرا تدفع الضريبة المستحقة حسب النتائج المحققة في تلك السنة المالية هذا حسب ما نصت عليه المادة 139 من نفس القانون. (المادة 135) ومن قانون الضرائب و الرسوم المماثلة)

8.5 الضريبة الجزافية الوحيدة: تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

وحسب المادة 282 مكرر فإن ، 5 نتائج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي: (المادة 282 مكرر) ومن قانون الضرائب و الرسوم المماثلة)

- ميزانية الدولة 49%
- غرف التجارة والصناعة 0.5%
- الغرفة الوطنية التقليدية 0.01%
- غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24%
- البلديات 40.25%
- الولاية 5%
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5%.

II - الطريقة والأدوات :

II - 1 منهج الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر و أهم الجباية المحلية كمورد يدعم الجماعات المحلية في الجزائر و نظرا لتوسع أنواع الجباية المحلية في الجزائر تم إعتقاد الرسم على النشاط المهني (TAP) كنموذج لدعم الجماعات المحلية في الجزائر ، ومن أجل ذلك اعتمدنا في الجزء النظري على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول للدراسة من خلال المسح للكتب و الملتقيات و المقالات العلمية كما تم الإعتقاد على دراسة حالة تمثلت في توزيع الرسم على النشاط المهني في ولاية ورقلة على مستوى 21 بلدية على كامل تراب الولاية بالإضافة إلى ولاية ورقلة، وتم تقييم توزيع الرسم على النشاط المهني على مستوى ولاية ورقلة من خلال توزيع على مدار أربع سنوات خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2020 .

II - 2 مجتمع وعينة الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة توزيع الرسم على النشاط المهني وواقع توزيع هذا الرسم على مستوى الجزائر، ولصعوبة إجراء دراسة كاملة وشاملة لبيئة الجزائرية المحاسبية تم تعيين وتحديد مجتمع الدراسة في ولاية ورقلة، خصوصا و أنها تعتبر من بين أغنى الولايات من خلال المداخل الجبائية و لأسباب أخرى قرب السكن، أما عينة الدراسة فتمثلت في بلديات ورقلة من خلال 21 بلدية بالإضافة إلى ولاية ورقلة وذلك عبر توزيع الرسم على النشاط المهني خلال فترة أربع سنوات من سنة 2017 إلى غاية 2020.

III - النتائج ومناقشتها :

III - 1 توزيع الرسم على النشاط المهني : من خلال الجدول رقم (01) و المتعلق بتوزيع الرسم على النشاط المهني (TAP) الملاحظ أن المجموع العام للقيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) عبارة ولاية ورقلة قد سجلت خلال سنة 2017 مبلغ قيمته 9 850 770 330 دج و بالعودة إلى التوزيع حسب كل منطقة معينة نجد أن أكبر قيمة في القيم الموزعة كانت على بلدية حاسي مسعود بقيمة 4 487 779 818 دج بنسبة 45.56% و التي تعبر النسبة الأكبر خلال سنة 2017 ثم تليها ولاية ورقلة بقيمة 3 054 278 080 دج أي بنسبة 31.01% و تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة التوزيع و تأتي في المرتبة الثالثة بلدية ورقلة بقيمة 1 151 704 916 دج بنسبة 11.69% ثم تأتي كل من بلديات البرمة و الرويسات و تقرت بنسب متفاوتة على التوالي بين 3.75% كأعلى نسبة و الرويسات ب2.11%، و تقرت ب2.06%، و تبقى البلديات الأخرى بنسب متفاوتة لم تصل حتى 01%. وهذا ما يدل على تركز أنشطة كبريات المؤسسات الاقتصادية التي تخضع الرسم على النشاط المهني (TAP) في ولاية ورقلة عبر موقع البلديات سالفة الذكر.

ونجد سنة 2018 قد سجلت تطور نسبي في قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) الكلي لولاية ورقلة بقيمة 10 308 265 840 دج، و بالعودة إلى التوزيع حسب كل منطقة معينة نجد أن أكبر قيمة في القيم الموزعة كانت على بلدية حاسي مسعود بقيمة 4 751 354 230 دج بنسبة 46,09% و التي تعبر النسبة الأكبر خلال سنة 2018 ثم تليها ولاية ورقلة بقيمة 3 148 839 675 دج أي بنسبة 30,55% و تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة التوزيع، و تأتي في المرتبة الثالثة بلدية ورقلة بقيمة 1 165 315 040 دج بنسبة 11,30% ، ثم تأتي كل من بلديات البرمة و تقرت بنسب متفاوتة على التوالي بين 3,94% كأعلى نسبة و تقرت ب2,36%، كما نلاحظ تراجع بلدية الرويسات حيث جاء نسبة التوزيع 1,95% و ارتفاع كل من بلدية النزلة و عين البيضاء من معدل الصفر حيث حققت كل منهم على التوالي نسب 1,10% و 1,00% و تبقى البلديات الأخرى بنسب متفاوتة لم تصل حتى 01%. وهذا ما يدل على تركز أنشطة كبريات المؤسسات الاقتصادية التي تخضع الرسم على النشاط المهني (TAP) في ولاية ورقلة عبر موقع البلديات سالفة الذكر.

وفي الأخير سنة 2019 قد سجلت تطور نسبي في قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) الكلي لولاية ورقلة بقيمة 11 715 462 843 دج، و بالعودة إلى التوزيع حسب كل منطقة معينة نجد أن أكبر قيمة في القيم الموزعة كانت على بلدية حاسي مسعود بقيمة 5 480 073 872 دج بنسبة 46,78% و التي تعبر النسبة الأكبر خلال سنة 2019 ثم تليها ولاية ورقلة بقيمة 3 576 305 719 دج أي بنسبة 30,53% و تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة التوزيع، و تأتي في المرتبة الثالثة بلدية ورقلة بقيمة 1 198 348 631 دج بنسبة 10,23% ، ثم تأتي كل من بلديات البرمة و تقرت بنسب متفاوتة على التوالي بين 3,96% كأعلى نسبة و تقرت ب2,04%، كما نلاحظ تراجع بلدية النزلة إلى نسبة أقل من 1,00% و تبقى البلديات الأخرى بنسب متفاوتة لم تصل حتى 01%. وهذا ما يدل على تركز أنشطة كبريات المؤسسات الاقتصادية التي تخضع الرسم على النشاط المهني (TAP) في ولاية ورقلة عبر موقع البلديات سالفة الذكر.

III - 2 توزيع الرسم على النشاط المهني نقل المحروقات : من خلال الجدول رقم (02) و المتعلق بتوزيع الرسم على النشاط المهني (TAP) نقل المحروقات الملاحظ أن المجموع العام للقيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) نقل المحروقات عبر ولاية ورقلة قد سجلت خلال سنة 2017 مبلغ قيمته 1 202 808 252 دج و بالعودة إلى التوزيع حسب كل منطقة معينة نجد أن أكبر قيمة في القيم الموزعة كانت على بلدية حاسي مسعود بقيمة 397 866 257 دج بنسبة 33,08% و التي تعبر النسبة الأكبر خلال سنة 2017 ثم تليها ولاية ورقلة بقيمة 375 479 825,00 دج أي بنسبة 31,22% و تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة التوزيع و تأتي في المرتبة الثالثة بلدية ورقلة بقيمة 143 761 142 دج بنسبة 11,95% ثم تأتي كل من بلديات البرمة في المرتبة الرابعة بقيمة 131 891 669 دج بنسبة 10,97% و تأتي كل من و تقرت بنسب متفاوتة على التوالي بين 3.75% كأعلى نسبة و الرويسات ب2.11%، و تقرت ب2.06%، و تأتي كل من بلديات عين البيضاء و حاسي بن عبد الله وسيدي سليمان و الحجرية بنسب متفاوتة بين 1.16% و 4.45% و تبقى البلديات الأخرى بنسب ضئيلة جدا لم تتعدى حتى 01%، ومنها لم يحقق أي قيمة أي توزيع معلوم.

بينما جاءت سنة 2017 بنفس منوال السنة السابقة حيث حققت تراجعاً ملحوظاً في المجموع الكلي حيث جاء قيمة المتعلق بتوزيع الرسم على النشاط المهني (TAP) نقل المحروقات 1 186 781 390 دج، أما في يخص نسب التوزيع فجاءت على نفس التوزيع سنة 2017 حيث احتلت بلدية حاسي مسعود حصة الأسد بنسبة 33,41%، و تليها ولاية ورقلة 30,53%، و تأتي كل من بلديات البرمة و بلدية ورقلة على التوالي بنسب 11,08% و 12,07% و تبقى نفس البلديات مثلما جاءت نسب سنة 2017.

لنجد في سنة 2019 تطوراً ملحوظاً في قيمة الرسم على النشاط المهني (TAP) نقل المحروقات عبر تراب ولاية ورقلة بقيمة 1 202 144 334,00، وفيما تعلق بنسب التوزيع بقي على حاله باحتلال بلدية حاسي مسعود النسبة الأكبر بقيمة 33,16%

III - 3 نسبة تطور الرسم على النشاط المهني من سنة 2017 إلى غاية 2018: الملاحظ من خلال الجدول رقم (03) و الشكل رقم (01) و الخاص بنسب تطور نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP) فيما يخص نسبة التطور من سنة 2017 إلى سنة 2018 حيث حققت نسبة توزيع عام تقدر %4,64، بينما أكبر نسبة تطور حققت في بلدية النزلة حيث حققت تطورا بقيمة %146,49 وأقل نسبة في بلدة عمر بنسبة -90,80%، بينما جاءت سنة 2018 و سنة 2019 بتطور ملحوظا مقارنة بالسنة السابقة بين 2017 و 2018 حيث حققت نسبة تطور عام %13,65 وجاءت بلدية بلدة عمر عكس السنة الماضية بأكبر نسبة تطور حيث حققت %1145,87، ومن خلال مقارنة عامة حول التوزيع العام خلال فترة الدراسة من سنة 2017 إلى سنة 2019 نجد أن نسبة التطور تعتبر نسبة مقبولة نوعا ما حيث حققت %18,93 حيث احتلت بلدية العالية أعلى نسبة تطور بقيمة %772,86.

III - 4 مقاييس الإحصاء الوصفي: الملاحظ من خلال الجدول رقم (04) و الشكل رقم (02) و الخاص بنسب تطور نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات فيما يخص نسبة التطور من سنة 2017 إلى سنة 2018 نلاحظ تراجع في نسبة توزيع تقدر %1,33- حيث حققت ولاية ورقلة أكبر نسبة تراجع بقيمة %3,52-، بينما جاءت سنة 2018 و سنة 2019 بتطور ملحوظا مقارنة بالسنة السابقة بين 2017 و 2018 حيث حققت نسبة تطور عام %13,65 وجاءت بلدية بلدة عمر عكس السنة الماضية بأكبر نسبة تطور حيث حققت %1,29، حيث حققت بلدية العالية أعلى نسبة تطور ب %12,90 ومن خلال مقارنة عامة حول التوزيع العام تطور نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات خلال فترة الدراسة من سنة 2017 إلى سنة 2019 يلاحظ هناك تراجع عام في نسب توزيع تطور نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات بمعدل %0,06-.

IV - الخلاصة : حولنا من خلال هذه الدراسة التي خصصت واقع توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية ، وذلك بدراسة محورين اثنين أساسية التي قمنا من خلالها بناء فرضيات الدراسة و التي كانت حول ماهية الجباية المحلية و الجماعات المحلية في الجزائر ، وتبعاً لأهداف المنوطة وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة حولنا دراسة توزيع الرسم على النشاط المهني في ولاية ورقلة ، حيث أظهرت النتائج أن المتواصل إليها أن الرسم على القيمة المضافة يوزع وفق آليات محددة قانونا وذلك حسب النشاط الاقتصادي لكل مؤسسة حيث نجد أن كل من بلديات حاسي مسعود و ورقلة البرمة هي البلديات الأكثر نشاطا بإعتبارها تسير فيها أكثر المؤسسات الاقتصادية نشاطا.

- ملاحق :

الجدول رقم (01): توزيع الرسم على المهني (TAP)

الرقم	الجماعات المحلية المعنية	توزيع الرسم على المهني (TAP)					
		النسبة %	2019	النسبة %	2018	النسبة %	2017
1	ورقلة	10,23%	1 198 348 631,00	11,30%	1 165 315 040,00	11,69%	1 151 704 916,00
2	سيدي حويلد	0,22%	26 110 397,00	0,20%	20 675 313,00	0,21%	20 783 093,00
3	عين البيضاء	1,40%	163 435 076,00	1,00%	103 496 275,00	0,96%	94 875 406,00
4	حاسي بن عبد الله	0,92%	107 200 622,00	0,20%	20 759 835,00	0,20%	20 035 657,00
5	الرويسات	1,66%	194 154 316,00	1,95%	201 059 713,00	2,11%	207 910 594,00
6	انقوسة	0,05%	5 877 990,00	0,09%	8 851 781,00	0,14%	13 794 313,00
7	تقرت	2,04%	238 471 837,00	2,36%	243 673 636,00	2,06%	202 718 526,00
8	النزلة	0,47%	55 477 862,00	1,10%	113 055 383,00	0,47%	45 866 743,00
9	الزاوية العابدية	0,11%	12 975 978,00	0,09%	9 020 068,00	0,12%	11 960 440,00
10	تيسبست	0,49%	57 361 846,00	0,40%	41 225 828,00	0,45%	44 724 005,00
11	المقارين	0,11%	12 410 902,00	0,06%	5 744 650,00	0,10%	9 998 254,00
12	سيدي سليمان	0,11%	13 162 274,00	0,03%	2 881 100,00	0,02%	2 302 875,00
13	الطيبات	0,14%	16 392 038,00	0,17%	17 067 293,00	0,27%	26 170 626,00
14	المقفر	0,02%	2 417 689,00	0,02%	2 178 470,00	0,04%	3 535 606,00
15	بن ناصر	0,07%	7 661 447,00	0,17%	17 149 770,00	0,23%	22 314 063,00
16	تماسين	0,08%	9 405 812,00	0,10%	9 901 610,00	0,10%	9 694 097,00
17	بلدة عمر	0,08%	9 761 708,00	0,01%	783 528,00	0,09%	8 515 434,00

0,31%	36 899 437,00	0,16%	16 262 342,00	0,40%	39 459 107,00	الحجيرة	18
0,23%	27 064 428,00	0,03%	3 258 270,00	0,03%	3 100 674,00	العالية	19
46,78%	5 480 073 872,00	46,09%	4 751 354 230,00	45,56%	4 487 779 818,00	حاسي مسعود	20
3,96%	464 492 962,00	3,94%	405 712 030,00	3,75%	369 248 006,00	البرمة	21
30,53%	3 576 305 719,00	30,55%	3 148 839 675,00	31,01%	3 054 278 080,00	الولاية	22
100%	11 715 462 843,00	100%	10 308 265 840,00	100%	9 850 770 333,00	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين

رقم (02): نسبة توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات

توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات						الجماعات المحلية المعنية	الرقم
النسبة %	2019	النسبة %	2018	النسبة %	2017		
11,92%	143 336 540,00	12,07%	143 269 790,00	11,95%	143 761 142,00	ورقلة	1
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	سيدي خويلد	2
4,45%	53 466 059,00	4,50%	53 369 639,00	4,45%	53 552 673,00	عين البيضاء	3
3,16%	37 990 561,00	3,13%	37 100 496,00	3,10%	37 227 734,00	حاسي بن عبد الله	4
0,96%	11 511 452,00	0,97%	11 526 322,00	0,96%	11 565 852,00	الرويسات	5
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	انقوسة	6
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	تقرت	7
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	النزلة	8
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	الزاوية العابدية	9
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	تيسبست	10
0,57%	6 805 366,00	0,57%	6 711 256,00	0,56%	6 734 273,00	المقارين	11
1,16%	13 890 669,00	1,17%	13 848 475,00	1,16%	13 895 969,00	سيدي سليمان	12
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	الطيبات	13
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	المنقر	14
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	بن ناصر	15
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	تماسين	16
0,00%	-	0,00%	-	0,00%	-	بلدة عمر	17
1,91%	22 901 645,00	1,92%	22 752 406,00	1,90%	22 830 437,00	الحجيرة	18
0,75%	9 003 552,00	0,67%	7 975 070,00	0,67%	8 002 421,00	العالية	19
33,16%	398 668 485,00	33,41%	396 506 416,00	33,08%	397 866 257,00	حاسي مسعود	20
10,98%	131 990 336,00	11,08%	131 440 885,00	10,97%	131 891 669,00	البرمة	21
30,99%	372 579 669,00	30,53%	362 280 635,00	31,22%	375 479 825,00	الولاية	22
100%	1 202 144 334,00	100%	1 186 781 390,00	100%	1 202 808 252,00	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03): نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP)

نسبة التطور الرسم على المهني (TAP)			الجماعات المحلية المعنية	الرقم
من سنة (2019-2017)	من سنة (2019-2018)	من سنة (2018-2017)		
4,05%	2,83%	1,18%	ورقلة	1
25,63%	26,29%	-0,52%	سيدي خويلد	2
72,26%	57,91%	9,09%	عين البيضاء	3
435,05%	416,38%	3,61%	حاسي بن عبد الله	4
-6,62%	-3,43%	-3,30%	الرويسات	5
-57,39%	-33,60%	-35,83%	انقوسة	6

17,64%	-2,13%	20,20%	تقرت	7
20,95%	-50,93%	146,49%	النزلة	8
8,49%	43,86%	-24,58%	الزاوية العابدية	9
28,26%	39,14%	-7,82%	تسيبست	10
24,13%	116,04%	-42,54%	المقارين	11
471,56%	356,85%	25,11%	سيدي سليمان	12
-37,36%	-3,96%	-34,78%	الطبيبات	13
-31,62%	10,98%	-38,38%	المنقر	14
-65,67%	-55,33%	-23,14%	بن ناصر	15
-2,97%	-5,01%	2,14%	تماسين	16
14,64%	1145,87%	-90,80%	بلدة عمر	17
-6,49%	126,90%	-58,79%	الحجيرة	18
772,86%	730,64%	5,08%	العالية	19
22,11%	15,34%	5,87%	حاسي مسعود	20
25,79%	14,49%	9,88%	البرمة	21
17,09%	13,58%	3,10%	الولاية	22
18,93%	13,65%	4,64%	المجموع	

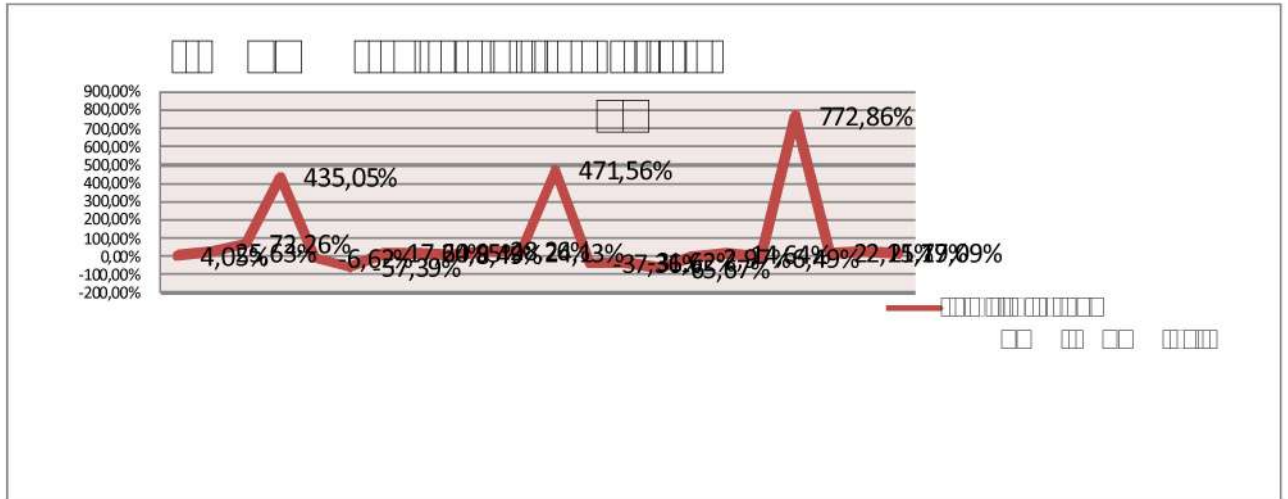
المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (04): نسبة توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات

نسبة التطور توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات			الجماعات المحلية المعنية	الرقم
من سنة (2017-2019)	من سنة (2018-2019)	من سنة (2017-2018)		
-0,30%	0,05%	-0,34%	ورقلة	1
0,00%	0,00%	0,00%	سيدي خويلد	2
-0,16%	0,18%	-0,34%	عين البيضاء	3
2,05%	2,40%	-0,34%	حاسي بن عبد الله	4
-0,47%	-0,13%	-0,34%	الرويسات	5
0,00%	0,00%	0,00%	انقوسة	6
0,00%	0,00%	0,00%	تقرت	7
0,00%	0,00%	0,00%	النزلة	8
0,00%	0,00%	0,00%	الزاوية العابدية	9
0,00%	0,00%	0,00%	تسيبست	10
1,06%	1,40%	-0,34%	المقارين	11
-0,04%	0,30%	-0,34%	سيدي سليمان	12
0,00%	0,00%	0,00%	الطبيبات	13
0,00%	0,00%	0,00%	المنقر	14
0,00%	0,00%	0,00%	بن ناصر	15
0,00%	0,00%	0,00%	تماسين	16
0,00%	0,00%	0,00%	بلدة عمر	17
0,31%	0,66%	-0,34%	الحجيرة	18
12,51%	12,90%	-0,34%	العالية	19
0,20%	0,55%	-0,34%	حاسي مسعود	20
0,07%	0,42%	-0,34%	البرمة	21
-0,77%	2,84%	-3,52%	الولاية	22
-0,06%	1,29%	-1,33%	المجموع	

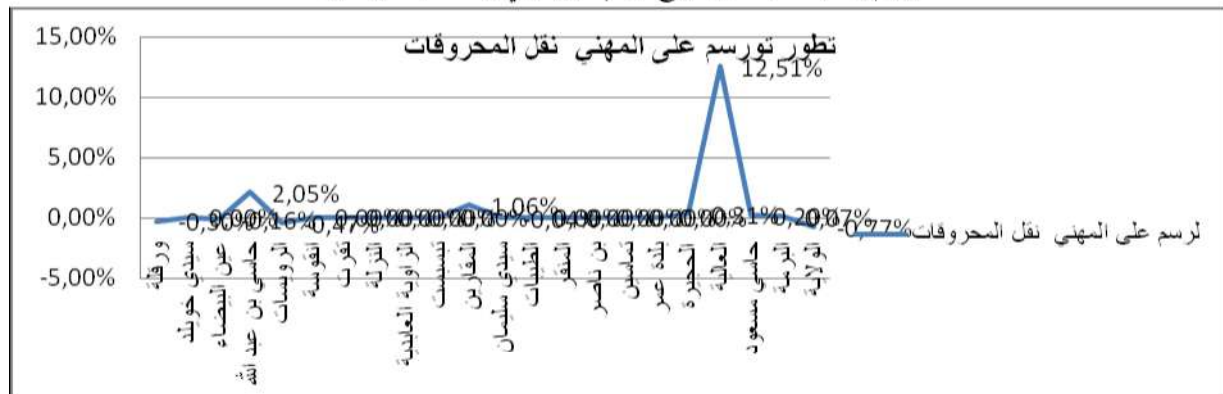
المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (01): نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP)



المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم (01): نسبة تطور توزيع الرسم على المهني (TAP) نقل المحروقات



المصدر: من إعداد الباحثين

– الإحالات والمراجع :

الأمر رقم 24-67 المتضمن قانون البلدية، الجريدة الرسمية، العدد 06 (18 جانفي 1967).

الصغير دم (2004). قانون الإدارة المحلية. العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.

المادة (135) ومن قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .

المادة (135) ومن قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .

- المادة (263) والمادة (263) مكرر (من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .
 المادة (282) مكرر (ومن قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .
 المادة (263) والمادة (263) مكرر من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .
 المادة (263) والمادة (263) مكرر من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة .
 رحمانى و، ا. (2003). أموال البلديات الجزائرية -الإعتلال، العجز و التحكم في الجيد في التسيير .دار القصبه للنشر، الجزائر.
 زيرمي و، ن & .و. عمر و، س . ب. (2013). الجباية المحلية في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 03، العدد 05. جامعة مستغانم.
 فريجات و، ا. (2013-2014). مكانة الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص تنظيم إداري . جامعة الوادي.
 لخضر و، ا. (2017-2018). أثر الجباية المحلية على مالية البلدية في الجزائر أطروحة دكتوراه طور في العلوم القانونية . جامعة باتنة.
 مجلة دراسات جبائية المجلد 7 العدد . (2019). 02 جامعة البليدة.
 مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة المجلد 21 . (2018-02). جامعة بسكرة.
 مرغاد و، ل. الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية العدد 7. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

Boumoula, S. (septembre 2011). *la fiscalite locale en algerie necessite d'une performe en profondeur , revue nouvelle economie, N°04.*

Disle, m., & saraf, j. (2006-2007). *DROIT FISCAL. DUNOD ,PARIS,FRANCE.*

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سعاد حماني، حاج بشير جيدور (2022)، تقييم توزيع الجباية المحلية على الجماعات المحلية في الجزائر الرسم على النشاط المبي نموذجاً، دراسة حالة ولاية ورقلة خلال الفترة من 2017-2019 مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 08 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 143-154.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقاً لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



1. The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
2. Journal Of Quantitative Economics Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.